لماذا لم توقع معاهدة السلام في 19 نوفمبر ؟

السلام قادم قادم ... ومعه الرخاء

الضفة الغربية وغزة والقدس... وراء مباحثات السلام ذهابا وإيابا ....

حماية منابع البترول... جزء لا يتجزأ من استقرار السلام في المنطقة.

تمر مباحثات السلام بحالة توقف، وليس بحالة انقطاع.

وأسباب هذا التوقف، أو بالأحرى أسباب عدم توقيع معاهدة السلام حتى الآن، لا تخفى على أحد من أبناء الشعب المصري أو الشعوب العربية ذلك أن مشروع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل"موضوع " في صراحة ووضوح أمام الأمة العربية والرأي العالمي....

وكل البنود الواردة في هذا المشروع تحت يد أي إنسان يريد أن يعرفها.... اذهب إلى مؤتمر كامب ديفيد وقد أذاعت وسائل الإعلام المحلية والعالمية ، ومنها صحف عربية نص هذا المشروع بالكامل....

وبعد أن انتهى لقاء القمة في كامب ديفيد، ظهر أنه ليست هناك " أسرار" يكون من صالح أي طرف من الأطراف أن يخفيها فليست هناك " اتفاقات" سرية أو بنود سرية وإنما هناك فقط اتفاقية معلنة بكاملها.

لماذا لم توقع الاتفاقية في 19 نوفمبر؟

وكان بعض المراقبين الدوليين يتوقعون أن تتوصل الأطراف المشتركة في مباحثات كامب ديفيد إلى صياغة نهائية لمشروع لمعاهدة السلام والتوقيع عليها بالحروف الأولى : لتتوالى بعدها الخطوات المترتبة عليها...

وكان بعض هؤلاء المراقبين يرون أنه من الممكن أن يتم التوقيع على هذه المعاهدة في 19 نوفمبر 78.....

لكن مضت تسعة أسابيع وأكثر منذ انعقاد قمة كامب ديفيد وجرت بعد ذلك مباحثات بلير هاوس التي وصفها المراقبون بأنه تتناول " المرحلة الأخيرة الصعبة" في مباحثات السلام. بالرغم من أن الأطراف المشتركة في مباحثات السلام عامة كانت قد توصلت إلى الاتفاق على تسعين في المائة من الموضوعات المطروحة ولم يكن باقيا للبحث والمناقشات غير عشرة في المائة.

قضية فلسطين قلب الزوايا الحادة:

وبأهم الزوايا الحادة المتبقية، والتي لم يتم التوصل فيها إلى اتفاق محدد صريح- هي زوايـــة الربط بين اتفاقية السلام، والضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

لقد كان موقف مصر من البداية يتلخص في أنها لن تعقد أي صلح منفرد أو معاهـــدة ســـلام منفردة، وإنما هي تبذل غاية جهدها لكي يتحقق سلام شامل، يعطي كل صاحب حـــق، حقـــه الكامل المشروع.

وبمعنى آخر، فإنه لا مفر من أن يرتبط توقيع معاهدة السلام بين مصر وإســـرائيل، بقضـــية وحقوق الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

ووجهة نظر مصر أن سيناء ليست هي جوهر المشكلة. وأن اســـترداد الأراضـــي العربيـــة الأخرى لا تؤلف كذلك جوهر المشكلة- وأن كل هذه الجوانب، وكل الحلول التي يمكـــن أن تتوصل الأطراف المعنية إليها، لن تضمن استقرار السلام، ولن تقيم سلاما عادلا، بغيـــر أن تتناول المباحثات الجارية في صراحة وتحديد جوهر مشكلة الشرق الأوسط كلها، ونعني بهـــا المشكلة الفلسطينية.

مصر تتناول الزاوية الحادة بأعصاب هادئة:

ومن الواضح أن الأسلوب الذي تطبقه مصر في تنـــاول المشـــكلة الفلســـطينية، يمتـــاز أولا بالحرص على المصالح العربية المشروعة والتوازن بينهمـــا وبـــين المصـــالح المشـــروعة للأطراف الأخرى.

ويمتاز ثانيا بأنه أسلوب الأعصاب الهادئة والنفس الطويل.

وفي إطار هذه الحقيقة لم تطرح مصر " قضايا" جديدة خارج اتفاقية كامب ديفيد.

كل ما تفعله مصر، هو أن تجسد اتفاقية كامب ديفيد، تجسيدا سياسيا عمليا مقبـــولا، وقـــابلا للتنفيذ، بحيث يفتح تطبيق اتفاقية السلام الأفاق المتجددة، لمزيد من خضوع السلمية الشاملة.

ولم يصدر عن مصر حتى كتابة هذه السطور، ما يمكن أن يوصف بأنه " منـــاورة" معطلـــة لجهود السلام أو بأنه ردود أفعال عصبية.....

ماذا يحدث على الجانب الآخر:

ووجهة النظر المصرية تلتقي مع وجهة نظر الإدارة الأمريكية التي تؤمن كذلك، بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام مستقر في منطقة الشرق الأوسط، بغير أن تؤدي الجهود السلمية المبذولة الآن، وفي المستقبل القريب، إلى حل المشكلة الفلسطينية.

لكن ماذا يجري على الجانب الإسرائيلي ؟

ما تذيعه وكالات الأنباء حتى كتابة هذه السطور، يشير إلى أن ديبلوماسية المفاوض الإسرائيلية تتأرجح بين استخدام الضغوط الموجهة ضد وجهة النظر الأمريكية أو تلك الموجهة لعرقلة الجهود المصرية البناءة.

وسنضرب مثالا للتطرف الموجود داخل وزارة مناحم بيجين.

تقدمت مصر باقتراح سياسي عملي خلاصته أن يبدأ حل القضية الفلسطينية حلا عمليا، وأن يتم ذلك من أسهل الجوانب وليس من أصعبها.

أسهل الجوانب " بالقطع هو جانب قطاع غزة الذي يسكنه أربعمائة ألف فلسطيني والذي أصدرت الأمم المتحدة قرارا في سنة 1948، بأن تتولى مصر مسئولية الانتداب على هذا القطاع.

ولقد ظلت مصر تؤدي هذه المسؤلية طبقا لقرار الأمم المتحدة، وإدارة المجتمع الدولي إلى أن أغارت إسرائيل على قطاع غزة وضمته بالقوة في حرب يونيو 67 ....

ومدى ظني أن وجهة النظر المصرية– تعني أن مصر لا تريد أن تضم إليها قطاع غزة.... وإنما هي تريد أن تمارس مسئوليتها الجديدة في إقرار السلام الشامل العادل، وطبقا لقرارات الأمم المتحدة واتفاقية كامب ديفيد، بحيث يقام الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة، ومن الممكن عمليا وسياسيا، أن يؤدي ذلك إلى تجسيد نموذج حي للحكم الذاتي في المناطق الأخرى الفلسطينية. والكلمة الأولى والأخيرة، في تقرير مصير السياسيين وتعني كلمة الفلسطينيين انفسهم.

أعلنت مصر رأيها هذا فماذا كان رد الفعل الإسرائيلي المتطرف؟

في الاجتماع الأخير لمجلس وزراء إسرائيل، تقديم اريل شارون باقتراح خلاصته البدء في إنشاء مستوطنة أو أكثر في قطاع غزة!

وكان الظن السائد، أن خبر هذا الاقتراح التوسع بما حدث من مناقشات حامية وخلافات بين وزراء إسرائيل– كان الظن السائد هو أن هذا الخبر لن يتسرب إلى خارج قاعة مجلس الوزراء الإسرائيلي.....

لكن الذي حدث هو ان الخبر وما رافقه من مناقشات واختلافات، تسرب لسبب أو لآخر، إلى وكالات الأنباء العالمية.....

ولست استبعد أن يكون تسرب هذا الخبر نوعا من تسريب الأخبار التي تمارسها الدوائر المتطرفة في إسرائيل لضرب عملية السلام العادل أو للتشويش عليها، أو للتلويح بضغوط جديدة وإقامة عراقيل مادية جديدة.....

ولكن ليس شارون، هو كل وزراء مناحم بيجين.....

أنه عينه من وزرائه المتشددين وفي مقابلهم يوجد من يرى أن السلام العادل أهم بكثير لإسرائيل قبل غيرها، من أية تفريعات ومشكلات جانبية.

المفاوضات ذاهبا وإيابا

وقد لاحظ المراقبون السياسيون أنه قد سبقت حالة التوقف الحالية في المفاوضات، واستمرت بعدها حالة المباحثات ذهابا إلى واشنطون وإيابا منها.

وقد التزمت الإدارة الأمريكية بمسئوليتها كشريك كامل في هذه المباحثات... وليس كوسيط بين المفاوض المصري والمفاوض الإسرائيلي.

لكن يبدو واضحا، أن الإدارة الأمريكية كانت تقدر أن تنجح مباحثات بلير هاوس في وضع حد للمسائل التي أثارها الجانب الإسرائيلي ولاختلاف وجهات النظر بين مصر وإسرائيل فيما يخص الحق العربي – المشروع– خاصة حقوق الفلسطينيين.

ولم يخف الرئيس كارتر دهشته، لعدم وصول المباحثات إلى حيث تسمح بأن يتم التوقيع بالأحرف الأولى على معاهدة السلام.

وحين تلقى اقتراحا أو سؤالا عن إمكانية عقد لقاء جديد– بعد قمة كامب ديفيد– قال كارتر بالحرف الواحد:

" ليست لدى النية في أن أذهب إلى مؤتمر قمة جديد وأني ارجو وادعو الله ألا يكون عقد مثل هذا المؤتمر أمرا ضروريا".

حماية منابع البترول:

وإذا وضعنا الأحداث الأخيرة والتصريحات الصادرة، جانبا ونظرنا نظرة موضوعية إلى أهمية التوصل إلى السلام العادل في الظروف العالمية والإقليمية القائمة بالفعل.

لوجدنا أنه من مصلحة الأمة العربية ومن مصلحة مصر الوطنية بالقطع حماية منابع البترول من الوقوع في الأيدي المعادية للسلام العادل، والتسوية الشاملة.....

ومن مصلحة العالم كله، وفي مقدمته أمريكا حماية هذه المنابع من المتربصين بجهود السلام، ومن دعاة " الرفض" ومحترفي الرفض.....

ومن مصلحة الأمة العربية والعالم المتحضر كله – بل من مصلحة إسرائيل ذاتها أن يشمل السلام العادل والتسوية الشاملة، منطقة الشرق الأوسط، وألا تظل هذه المنطقة عبارة عن أرض بركانية، يمكن أن تهزها الزلازل باختلاف أنواعها في أي وقت ويمكن أيضا أن تنفجر حقول الألغام السياسية والعسكرية الموجودة فيها بالفعل.

السلام قادم ... قادم.,.....

ومدى تقديري أنه لا المناورات الإسرائيلية ولا اندفاعات أمثال شارون ولا سياسية الضغوط ولا سياسة اللف وإضاعة الوقت ستنتهي بإفشال الجهود المكثفة لتحقيق السلام العادل.

ما اتوقعه هو العكس تماما.

سيشهد المستقبل القريب إن شاء الله، أن السلام العادل قد استقر نهاية لحروب الثلاثين عاما، وبداية لمرحلة تاريخية جديدة بالنسبة للمنطقة كلها....

السلام قادم.... قادم... طال الطريق أو قصر.....

هذا هو تركيز الجهد الوطني والمصري البناء وهو كذلك مرتكز الجهد العالمي المتحضر، والإدارة الأمريكية التي تدرك كم هي بالغة الخطر تلك الظروف التي استنجدت على خرائط الشرق الأوسط وأصبحت تهدد الأمن والرخاء والسلام، وثروات الأمة العربية ولا ينجو منها الجانب الإسرائيلي الذي يعتمد في كل شيء على مساندة أمريكا، والذي لا يستطيع مهما أعلن وقال أن يتخطى حقائق الموقف الإقليمي والعالمي أو أن يطرحها وراء ظهره.... وينال كل ما يخطر على باله من أهداف.

أن نهاية " التوقف العابر في مباحثات السلام يمكن أن تأتي في فترة قصيرة....

وكما قلت – فإني اعتقد مع المتفائلين وهم الأكثرية الساحقة من شعوب المنطقة– أن السلام قادم قادم.... وربما يأتي كصدمة كهربائية جديدة غير متوقعة حتى من أولئك الذين يجاهدون لتعطيل خطواته.